



بيان دولة الإمارات العربية المتحدة
أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة
المناقشة الموضوعية حول "الأسلحة النووية"

يلقيه السيد/ محمد راشد البيك

نيويورك، 21 أكتوبر 2025

يرجى المتابعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

بدايةً، تضم دولة الإمارات صوتها إلى بيانيّ المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز، وتؤكد مجدداً على الأهمية البالغة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الركن الأساسي لمنظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

وفي هذا الإطار، تتطلع دولة الإمارات إلى مؤتمر المراجعة المقبل لعام 2026، الذي يُمثّل محطة هامة في جهود نزع السلاح النووي، وتفعيل الدبلوماسية الجماعية، لا سيما في ظل عدم اعتماد وثيقة ختامية في الدورتين السابقتين. وندعو الدول الأعضاء للمشاركة الفاعلة في المؤتمر والانخراط في مناقشات جادة عبر إرادة سياسية فاعلة للتوصل لمخرجات ملموسة تُعزّز فعالية وعالمية المعاهدة.

السيد الرئيس،

تؤمن دولة الإمارات أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بات أمر ملحاً، مؤكداً على أهمية تنفيذ قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام



1995 بشأن الشرق الأوسط. كما نتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، في نوفمبر المقبل برئاسة المملكة المغربية، ونحث جميع أعضاء المؤتمر على المشاركة بحسن نية في نقاشاته للتوصل لمعاهدة مُلزمة تساهم في إنشاء المنطقة.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ يُعد خطوة أساسية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وعليه، تدعو بلادي دول الملحق الثاني للإسراع في التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة، لتسهيل دخولها حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

كما نشدد على الدور الحيوي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام عدم الانتشار وضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كآلية موثوقة تضمن استخدام المواد والمرافق النووية للأغراض السلمية فقط. وفي هذا الإطار، والتزاماً بالشفافية وتطبيق أعلى معايير السلامة والممارسات الدولية في برنامجنا الوطني للطاقة النووية، أبرمت بلادي اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة، ووقعت على بروتوكولها الاضافي.

ونكرر دعوتنا هنا للدول التي تُثار تساؤلات حول أنشطتها النووية بضرورة التعاون الكامل والبناء مع الوكالة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمعالجة المخاوف الدولية وتعزيز الثقة في طبيعة برامجها السلمية.

ختاماً السيد الرئيس، ندعو كافة الدول الأعضاء لدعم مشروع القرار العربي المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

وشكراً السيد الرئيس